



صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

كلمة

معالي الدكتور عبدالرحمن بن عبدالله الحميدي،
المدير العام رئيس مجلس الإدارة

في افتتاح الدورة التدريبية عن بعد
حول

" مؤشر الاستقرار المالي: المنهجية والأهداف "

أبوظبي

1 - 5 نوفمبر 2020

حضرات الأخوات والإخوة

يسعدني أن أرحب بكم أجمل ترحيب في بداية الدورة التدريبية " مؤشر الاستقرار المالي: المنهجية والأهداف" التي ينظمها معهد التدريب وبناء القدرات بصندوق النقد العربي بالتنسيق مع الدائرة الاقتصادية، آملاً أن تعود الدورة عليكم بالفائدة.

حضرات الأخوات والإخوة

تعد الأزمات المالية من أبرز التحديات التي تواجه الأنظمة المالية والمصرفية وتهدد استقرارها. إن مواجهة الأزمات والتقلبات المالية والحفاظ على الاستقرار المالي من أهم الأهداف الرئيسية التي تسعى السلطات الرقابية لتحقيقها، لذلك برزت الحاجة إلى بناء مؤشر يعبر عن حالة النظام المالي من خلال مجموعة من المتغيرات يمكن من خلالها تقييم التحديات التي تواجه هذا النظام.

في هذا الإطار، طورت السلطات الرقابية أنظمة جديدة لعملية الرقابة المستمرة على المستوى الكلي والجزئي، تمثلت في تطوير أنظمة الإنذار المبكر ومؤشرات الاستقرار المالي، لتقييم مدى استقرار القطاع المالي. حيث تُعتبر مؤشرات الاستقرار المالي بمثابة نظام إنذار يساعد على التعرف المبكر على الهشاشات التي تؤدي للأزمات المالية، فضلاً عن تخفيض تكاليف معالجة آثارها.

أثبتت التجارب أهمية وجود إطار احترازي للتعامل مع القطاع المالي، حيث أن من أبرز التحديات التي تواجه السلطات الرقابية المشرفة على القطاع المالي، هو ضمان وجود إشراف فعال على المستويين الكلي والجزئي، وذلك للحفاظ على الاستقرار المالي. بالتالي، فإن التعامل مع الأزمات المصرفية يجب أن يبدأ بتوقع الأزمة قبل حدوثها، ومن ثم، تبني الرقابة الاحترازية الكلية، لتحديد ومراقبة والحد من المخاطر على النظام المالي ككل.

حضرات الأخوات والإخوة

دأبت المصارف المركزية على تطوير عدة أدوات لتقييم المخاطر النظامية في النظام المالي من جهة، والتنبيه بالأزمات المالية من جهة أخرى. فبعد الأزمة المالية العالمية في عام 2007، طورت المصارف المركزية أدوات التنبيه المستقبلي بأوضاع البنوك، منها بالأخص تلك التي قد تعاني من تحديات محتملة في المستقبل. حيث يُعتبر تحديد التحديات لدى البنك وإيجاد حلول لها أمراً بالغ الأهمية لضمان سلامة البنك، وتحقيق الاستقرار في النظام المالي ككل، كون البنوك تعتبر المكون الرئيس للنظام المالي، وبالتالي تعثرها يؤثر سلباً على الاستقرار المالي وعلى الاقتصاد بشكل عام.

حضرات الأخوات والإخوة

في هذا السياق، طور صندوق النقد العربي في عام 2020 مؤشر الإستقرار المالي العربي، وهو مؤشر كمي يقيس مستوى الاستقرار المالي بموضوعية ويعمل كأداة للتوجيه والإنذار المبكر لمتخذي القرار وواضعي السياسات بإحتمال تعرض النظام المالي لأزمة مالية قبل وقوعها، لإتخاذ ما يلزم من سياسات وإجراءات وقائية وإستباقية. كما يسمح المؤشر بأن تكون عملية تقييم سلامة النظام المالي، مبنية على مقاييس كمية وموضوعية، ويساعد على ترسيخ مبدأ الشفافية والإفصاح، وإتاحة مختلف المعلومات للسوق والمتعاملين مع النظام المالي، مع توجيه الانتباه للمخاطر النظامية التي قد يتعرض لها النظام المالي ككل، إضافةً إلى مراقبة تطور بعض المتغيرات المهمة ومقارنتها عبر الزمن من خلال رسم خارطة المخاطر.

حضرات الأخوات والإخوة

تتضمن الدورة العديد من المحاضرات والتطبيقات التي تساعد المشاركين على الإلمام بأهم الأدوات القياسية المستخدمة لبناء المؤشرات، حيث ستركز الدورة على عدد من المواضيع الرئيسية أهمها:

- مفهوم الاستقرار المالي وأدوات السياسة الإحترازية الكلية ومتطلبات بازل III.
- أنظمة الإنذار المبكر وإستخدام المنهجيات الإحصائية للتنبؤ بالأزمات المالية.
- منظومة إدارة الأزمات المصرفية وتقنيات الحل.
- مفهوم مؤشر الاستقرار المالي وأهميته.
- تجارب الدول في إحتساب مؤشر الاستقرار المالي.
- مؤشر الاستقرار المالي العربي.

في الختام، أتقدم بالشكر والإمتنان للزملاء بصندوق النقد العربي لتقديم مواد الدورة، كما أحتكم على اغتنام هذه المناسبة للإستفادة من المواضيع المختلفة المطروحة والتفاعل مما يعظم الفائدة من هذه الدورة المهمة.

مع أطيب التمنيات بدورة موفقة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.